

ملاحم تمكين المرأة ومشاركتها في التنمية في الجمهورية العربية السورية

أ.د. طليعة حسن الصياح - عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية - في جامعة الفرات

يعتبر الإنسان هدفاً لكل تنمية وسيلة لتحقيقها في أن واحد به تبدأ وإليه تؤول نتائجها. إن الاهتمام بقضية المرأة يعود إلى أن صلاح المجتمع بجميع أفرادها يعود إلى صلاح المرأة، لذا فإن الاهتمام بها وتنمية قدراتها وتعليمها ودفعها لأخذ دورها الحقيقي في الحياة سيكون له آثاره على المجتمع، فقضية تمكين المرأة هي الدعامة الأساسية في بنية التنمية المستدامة للمجتمع أياً كان نمطه مدنياً أم ريفياً.

وبما أن المرأة نصف المجتمع، وهي حاضرة في جميع قطاعاته وتنظيماته، وتزداد فعالية هذا الحضور مع ازدياد وعيها وارتقاء مستوى تعليمها ومشاركتها في التنمية، فقد توجه الاهتمام في الجمهورية العربية السورية ومنذ العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي بقضايا تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، وشكلت الصيغ الدستورية والتشريعية والواقع السياسي والاجتماعي الشروط الموضوعية والمرتكزات الأساسية لمشاركتها في بناء المجتمع وتنميته، حتى أصبحت حاضرة في مختلف الوظائف الإدارية والعلمية ومواقع صنع القرار، وتمكنت من تحقيق إنجازات عظيمة في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية.

تتضمن ورقة العمل التعريف بتمكين المرأة، ودراسة مؤسسات تمكين المرأة الحكومية مثل: الاتحاد العام النسائي، والهيئة السورية لشؤون المرأة، والمؤسسات غير الحكومية مثل الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس) ومؤسسة مورد، بالإضافة إلى دراسة تشريعات وإجراءات تمكين المرأة، وانعكاسها على مشاركة المرأة في مختلف مجالات التنمية، فضلاً عن دراسة معوقات تمكين المرأة، كما يتعرض البحث للإنجازات في مجال التشريع الخاصة بالمرأة، وأخيراً مجموعة من النتائج مثل ضعف مشاركة المرأة السورية في النشاطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية مقارنة مع إجراءات التمكين المتاحة وهذا دليل على عدم انتشار هذه الإجراءات بشكل عملي في قطاعات واسعة، واقتصرها على اللجان والورش المهمة بعمل المرأة بالرغم من أن ترتيب سورية من حيث التمكين هو الثاني بالنسبة للدول العربية والخامسة والستون بين دول العالم.

وختم البحث بمجموعة من التوصيات لتمكين المرأة من المشاركة بشكل فعال في التنمية.

وهنا لابد من التأكيد على أن تحقيق تنمية مستدامة يتطلب تمكين المرأة، وتعزيز مكانتها، وإزالة جميع العوائق التي تحول دون مشاركتها في عملية التنمية.